ـة بإقرار مجموعة من لجان التحقيق

النجادة: العمل التنفيذي لا علاقة له بالرقابي وعلى الحكومة التوقف عن رسائلها السلبية

■ الخرافي: الوطنية ليست قوانين بل روح من الإنسان لحب الوطن وعلينا التأكد من الخلل وليس مخالفة الطيارين

■ الفزيع: الحكومة تشتري سكوت صاحب جسر جابر بـ800 مليون دينار.. وما تقطع الكهرباء على أهل الكويت عشان الحرامية

إصرار نيابي على لجان التحقيق «لكشف التجاوزات»

الوزيرة ذكرى الرشيدي أثناء التصويت على اختيار لجان التحقيق (تصوير: صالح محمد)

الصالح ويعقوب الصانع ونبيل الفضل وطاهر الفيلكاوي وخالد الشليمي ونواف الفزيع ومبارك النجادة وبدر البذالي.

وانسحب النواب خالد الشليمي ويعقوب الصانع ومبارك النجادة، وتمت تزكية النواب الصالح والفضل والفيلكاوي والفزيع والبذالي لعضوية لجنة «كسر الاضراب».

علي الراشد: من يوافق على فتح بند ما يستجد من أعمال يرفع يده؟

22 من 37 موافقة.

وتلا الأمين العام اقتراحاً بتكليف اللجنة الصحية بالتحقيق في العلاج بالخارج في وزارة الصحة 2011 و2012 ومدة التحقيق 3 أشهر.

صلاح العتيقي: موافقون على الاحالة.

رولا دشتي: هذا البند موافق عليه المجلس في السابق بقرار من المجلس سابقاً.

علي الراشد: هم يريدون تحويلها الى لجنة التحقيق.

موافقة عامة على الطلب بتكليف اللجنة الصحية التحقيق في العلاج بالخارج.

وتلا الأمين اقتراحا آخر بتقديم بند مقترح اسقاط فوائد القروض على ما عداه من بنود.

علي الراشد: الموافقة على الطلب يرفع يده!

29 من 43 موافقة على تقديم بند اسقاط فوائد القروض.

وتلا الأمين العام اقتراحاً آخر تقديم بند التحقيق في محطة الزور وجسر جابر بعد بند التحقيق في اقلاع الطائرة الكويتية.

موافقة عامة

وزير الكهرباء عبدالعزيز الابراهيم: التحقيق في جسر جابر ومحطة الزور فهذا حق للنواب ولكن العقدين وقعت عقديها قريباً ولكن بذلك نرسل رسالة خاطئة للمستثمرين اي ان جميع هذه العقود سيناقش

وزير الكهرباء يشرح وجهة نظره حول مشروع محطة الزور للقلاف

■ الإبراهيم للنواب: «الزور» كان من المفترض أن تعمل هذا العام لكن مجلسكم ألغاها

■ إذا لم تعمل المحطة سنصل إلى القطع المبرمج أو لن نعطي كهرباء للمناطق الجديدة

غدا في الرد على كلام «الويزري» وكلها مرت بالقنوات الدستورية ديوان المحاسبة والفتوى والتشريع. والرسالة هي ان كل المستثمرين سيقولون ان كل هذه العقود بها اشتراطات تعجيزية. فاما سيطلبون شرطا جزائيا او سيعزفون على الاستثمار. لجنة التحقيق تعني ان هناك خللا في القنوات الدستورية مثل الفتوى والتشريع وديوان المحاسبة، كان المفترض ان تعمل محطة الزور في هذا العام ولكن مجلسكم الغاها واذا لم تعمل هذه المحطة فهناك امران إما سنصل الى القطع المبرمج او لن نعطي كهرباء للناس الجدد. الاستهلاك يزيد سنويا من 800 الى 900 ميغا وات. واستهلاكنا العام الحالي 12. وبذلك مضطرون الى الاعلان عن وقف الكهرباء ساعتين يوميا حتى نخفض الاستهلاك. مناطق صباح الاحمد والصليبخات ماراح نوصلها كهرباء اذا استمر هذا الموضوع.

عبدالحميد دشتي: نحن ممثلو الأمة ولسنا «بياعين خضار» نحن لم نقل ان التجار والذين تعلم ان هناك صفقات اخذوها مكافأة لهم على مقاطعتهم للانتخابات، لم نقل كل ذلك وانما من حقنا ان نكون مطمئنين على صحة العقود. نحن نشد على يد التجار وندعمهم، وعلينا ان نتعلم، ونرفض ان يأتي احد ويضع لنا «افخاخ» في العقود مرة اخرى. الحكومة هي الطرف المفترض يكون اقوى من المقاولين ويرفضون اشتراطاتهم، وهذا لن يتكرر ولن يحدث مثل ما حدث في عقد الداو الذي هو «بوقة كبيرة» وهو لن يتكرر بوجود هذا المجلس.

جسر جابر والزور موضوعان كبيران ولدينا وثائق ومستندات وسنستدعي الاشخاص ذوي القيمة المضافة التي ستنجلي بهم الحقائق.

ناصر المري: على ما ذكره الاخ عبدالحميد دشتي عندما قال «نبيع خضار» وانا ارفض ان يصف مجلسنا بهذه الاوصاف فاهل الكويت ينتظرون منا الكثير.

يعقوب الصانع: لجان التحقيق لا تعطل عجلة التنمية، نحن امام جسر سجلت الجهات الرقابية فيه مخالفات، فتم تحميل المال العام مبالغ اضافية مرتبطة بالدراسات الاستشارية مليون و270 دينارا تصميم ماكيت، 214 الفا اعداد دراسات لوصلة الدوحة ولم نستفد منها، 641 الفا دراسات تعديل المسارات، فهناك تجاوزات ومن حق الاعضاء ان يستوثقوا من صحة هذه المبالغ والعطاءات، لجنة التحقيق تساعد الحكومة وتستوثق من صحة الاوراق التي قدمت الى لجنة المناقصات.

مبارك النجادة: يبدو لي ان هناك سنة بدأت تتبلور في المجلس بان اي مقترح يقدم تقوم الحكومة بتاجيله او تسويفه العمل التنفيذي ليس له علاقة بالعمل الرقابي والمتمثل في لجنة التحقيق، عملنا منفصل عن الحكومة نهائياً، وهناك رسائل سلبية يجب الا تصل الى الشعب الكويتي وخصوصا العقود التي يرتبط بها الجانب الفني بالجانب السياسي وهو ما وصفها الامير «كادت ان تضيع الكويت».

حسين القلاف: لم اشك في صدق كلام النواب، لكن عندما سمعت كلام الوزير واقتنعت بكلامه، وعندما سمعت كلام الاخ يعقوب الصانع وقرأت مخالفات المشروع من ديوان المحاسبة والفرق بين هذا المجلس والمجلس السابق، نحن قدمنا استجوابا لوزير المواصلات الذي يجب ان يرحل، ولكن اتوسم الصدق في وزير الكهرباء ولذلك اطلب سحب اسمي من تشكيل لجنة التحقيق لقناعتي بما قاله الوزير، وانه اتى ليستغل صحيح ولم يأت للكذب، «انا باجر ساسلخه سلخاء» في اشارة للوزير الاذينة.

مبارك الخرينج: كلام الوزير واضح وصريح وخطير، ولكن هذا لا يمنع حق المجلس في تشكيل لجنة تحقيق، ففي نهاية الامر يعرف الجميع ان لجان التحقيق نهايتها توصيات غير ملزمة للحكومة، وهناك رقابة اخرى على اي مشروع ونشيد بدور ديوان المحاسبة وهو خير من يستطيع ان يعطي للمجلس تقارير عن المخالفات.

نواف الفزيع: كلام الوزير به مغالطات، فديوان المحاسبة ابدى تحفظه على جسر جابر، مستشار وزارة الاشغال ارسى ترسية على شركة، الحكومة تريد شراء سكوت صاحب جسر جابر بـ800 مليون دينار، ما تقطع الكهرباء على اهل الكويت عشان خاطر الحرامية والأذكر بمولدات 2007، انت اوقفت هذه المشاريع والمجلس لم يوقفها.

اقرأ من اول السطر يا وزير، وزارتك تعيش في الفساد لا تحملنا اليوم المسؤولية، هذا حق اصيل لنا، انت من الغيت المناقصة وليس المجلس الموقر احسب وحاسب مستشارك قبل لا تحاسبنا وليش رست على هذه الشركة، قطع الكهرباء عن اهل الكويت نرفضه.

احمد المليفي: ارى ان تكثف لجنة المرافق بالتحقيق في هذا الموضوع ويمكن لها ان تتحول الى لجنة تحقيق في حال عدم تعاون الحكومة معها.

يوسف الزلزلة: هذا الموضوع يجب الا يترك، القضية كلها ان هناك مالا عاما، وعندما يأتي الطلب في طلب واحد هذا شيء جيد لمعرفة اين مكامن الخلل، والتغييرات في تقارير ديوان المحاسبة يجعل الشخص يشك، وزارة الكهرباء عليها عمل برنامج توجيهي تثقيفي للناس، ولكن نرفض التهديد، وهذا منطق غير صحيح، لكن علينا ان نتوافق، نحن امام بلد باكمله وسياسات الدولة يجب ان تكون ثابتة، ووجود هذه اللجنة امر مستحق لأن هناك اشياء في تقارير ديوان المحاسبة، يجب ان نقف عندها.

خالد العدوة: كلام الوزير غير صحيح لماذا لم تقل ان ديوان المحاسبة سجل تحفظاته على هذين المشروعين، الا ان تغيرت اللجنة في الديوان، وهناك كلام عن صفقة سياسية تمت اثناء انتخابات مجلس الامة، واذكرك بطوارئ 2007، وقالوا حينها اذا ما اقر مشروع طوارئ 2007 ستطفئ الكهرباء علينا، فماذا حدث اتوا بمولدات مضروبة وشكلت لجنة تحقيق وادين فيها 15 وكيلا وحولوا الى النيابة والى الآن امام المحاكم.

وزير الكهرباء: نحن نرسل رسائل سلبية، ولم اقل ان هناك شكا في ديوان المحاسبة، هناك جهات رقابية محددة في الدستور تدقق في هذه الامور، دوري توضيح الحقائق اما قطع الكهرباء فليس بيدي، بل بيد الاحمال وزيادة الاستهلاك، الحمل الموجود 11.900 ميغا وات واتوقع في الصيف 12، العام.

عدنان المطوع: هذه من اختصاص لجنة المرافق المختصة بالعقود والجسور والمقاولات.

الراشد: هناك اقتراح بتحويل الطلب الى لجنة المرافق او المال العام.

وزير الكهرباء: اؤيد اقتراح تحويلها الى لجنة المرافق.

انسحب النواب بدر البذالي وناصر الشمري وطاهر الفيلكاوي وسعدون حماد ومحمد الجبري ومبارك النجادة وخالد العدوة.

وترشح للجنة هشام البغلي وعدنان المطوع ونواف الفزيع وحماد الدوسري ويعقوب الصانع وسعد البوص وناصر المري وعبدالحميد دشتي وخلف دميثير.

وجرى الانتخاب الالكتروني لاختيار 5 اعضاء للجنة التحقق في جسر جابر ومحطة الزور وفاز بعضوية اللجنة النواب خلف دميثير وعبدالحميد دشتي وعدنان المطوع وناصر المري ويعقوب الصانع بعد تنازل حماد الدوسري.

محطة الزور وافق عليها ديوان المحاسبة بكتاب رسمي، ومشروع جسر جابر فوضع الديوان ملاحظاته واختلف مع لجنة المناقصات، ورفع الامر لمجلس الوزراء ليفصل فيه وهذا ما تم، فاين الخطأ؟.

لجنة المناقصات هي من ترسي المناقصات اما الجانب المالي فللديوان فهذا خلل، الرقابة المسبقة اسندت للديوان في الستينات ولم تكن هناك وزارة مالية، والغزالي عبارة عن جزء من المشروع، الوزارة اشتغلت لمواكبة الاحمال بقدر المستطاع.

نواف الفزيع: الشركة التي ستنشئ جسر جابر لها استثناءات في دول العالم سببت كوارث خطيرة وتسببت بخسائر في الارواح، انت الغيت مناقصة العدادات الذكية وتطالب الناس بفلوس الكهرباء؟!.

احمد المليفي: اتمنى ان تكون لجنة المرافق وتكلف ببحث ودراسة الموضوع ويكون من حقها ان تتحول الى لجنة تحقيق.

علي الراشد: الموافق على تشكيل لجنة تحقيق في عقد جسر جابر ومحطة الزور يرفع يده: 23 من 40 موافقة.

من يريد الترشح لعضوية اللجنة: مبارك النجادة وعبدالحميد دشتي ويعقوب الصانع ومحمد الجبري ونواف الفزيع وسعد البوص وحماد الدوسري وخالد العدوة وخلف دميثير وبدر البذالي وطاهر الفيلكاوي وناصر الشمري وهشام البغلي وناصر المري.

سعدون حماد: ارجو احالة التحقيق الى لجنة حماية المال العام.

عدنان المطوع: هذه من اختصاص لجنة المرافق المختصة بالعقود والجسور والمقاولات.

الراشد: هناك اقتراح بتحويل الطلب الى لجنة المرافق او المال العام.

وزير الكهرباء: اؤيد اقتراح تحويلها الى لجنة المرافق.

انسحب النواب بدر البذالي وناصر الشمري وطاهر الفيلكاوي وسعدون حماد ومحمد الجبري ومبارك النجادة وخالد العدوة.

وترشح للجنة هشام البغلي وعدنان المطوع ونواف الفزيع وحماد الدوسري ويعقوب الصانع وسعد البوص وناصر المري وعبدالحميد دشتي وخلف دميثير.

وجرى الانتخاب الالكتروني لاختيار 5 اعضاء للجنة التحقق في جسر جابر ومحطة الزور وفاز بعضوية اللجنة النواب خلف دميثير وعبدالحميد دشتي وعدنان المطوع وناصر المري ويعقوب الصانع بعد تنازل حماد الدوسري.

بعد التنسيق مع نواف الفزيع

حماد والتميمي يؤجلان استجواب وزير النفط لإفساح المجال أمام القلاف

عقد النائبين عبدالله التميمي وسعدون حماد مؤتمرا صحافيا عقب جلسة مجلس الامة «أمس» اعلنا خلاله تأجيل موعد تقديم استجواب وزير النفط لافساح المجال لمناقشة الاستجواب المقدم من النائب حسين القلاف في موعده طبقا للائحة مجلس الامة.

وقال النائب عبدالله التميمي «سبق ان اعلنا انا والنائب سعدون حماد عن تقديمنا يوم الاحد استجوابا لوزير النفط من خمسة محاور لكن بعد التشاور والتنسيق مع النائب نواف الفزيع الذي هو بصدد تقديم استجواب لوزير المالية اتفقنا على إرجاء تقديم الاستجواب لموعد لاحق حتى يتسنى للمجلس مناقشة استجواب وزير المواصلات المقدم من النائب حسين القلاف وخشية من ان تتم مناقشة الاستجوابين في جلسة واحدة.

وبين بدوره النائب سعدون حماد: نعقد هذا المؤتمر الصحافي للتأكيد على ان استجوابنا قائم ولكن ارتأينا تأجيل تقديمه بسبب تفاجئنا من تقديم النائب حسين القلاف استجوابا لوزير المواصلات والذي حدد له جلسة 19 من فبراير للمناقشة.

وقال حماد ان سبب التأجيل حتى لا تكون الجلسة المقبلة مملة يتم فيها مناقشة استجوابين في جلسة واحدة، لافتا الى اننا سننتظر، فاستجوابنا «يطير حكومة وليس وزيرا فقط».

واشار الى انه تم التنسيق مع النائب نواف الفزيع بالا يقدم استجوابه لوزير المالية قبل مناقشة استجواب وزير النفط الذي سيقدم في الوقت المناسب، مبينا: لا نريد ان يحصل ما حصل مع زميلنا النائب حسين القلاف الذي قطع الطريق علينا فهو «يمون».

سعدون حماد